

السعوديون يدلون بأصواتهم لاختيار أعضاء المجالس البلدية



○ فرز أوراق الاقتراع في جدة. (أ ب)

صندوق الاقتراع الشفاف لكي يدلي بصوته.

وهناك سبع دوائر انتخابية في الرياض تضم ٧٤ مركزاً انتخابياً. وفي جدة، شهدت الدوائر الانتخابية اقتبالاً ضعيفاً خلال الفترة ذاتها أيضاً. وعزا عبد الله الغامدي المسؤول في الدائرة الانتخابية الثانية ذلك إلى أن «الوقت لا يزال مبكراً كما أن اليوم نهاية الأسبوع بالنسبة إلى السعوديين». وأضاف «نتوقع زيادة الاقتبال وربما نشهد الذروة فترة ما بعد العصر».

وقال إبراهيم حامد غازي المتقاعد من سلك التعليم في عقده الخامس لفرانس برس «البيت بصوتني لأحد الزملاء بناء على القائمة التي قرأتها، مؤكداً أنه لم يطلع على برامج أي من المرشحين وأنه لا يعرف بقية الأسماء». ولفت إلى أنه «يقترح لإيمانه بأن المشاركة في الانتخابات أمر مهم، لا بد أن نشعر أننا مجتمع واحد ومتقارب». والمراكز الانتخابية مجهزة بامكان خاصة بالمرشحين والمرقبين، إضافة إلى أماكن للاعلاميين الراغبين في تغطية الحدث. وهي آخر انتخابات بلدية تنظم دون مشاركة المرأة، إذ قرر الملك عبدالله بن عبدالعزيز إشراك السعوديات اقتراعاً والرقابة على المشاريع التي تقرها الأمانة، لكن للأسف فإن هذه الصلاحيات لم يتم تفعيلها في الدورة الأولى من الانتخابات.

من جهة أخرى، قال الملكي «أقدر المرأة واحترمتها كثيراً لكن كان من الأفضل منحها حق التصويت في الانتخابات وليس الترشيح لأن لا علاقة لها بعمل البلديات». وطلب بـ «انتخاب مجلس بلدي نسائي».

وفي مدرسة الفرزدق الابتدائية أحد مراكز الاقتراع في العاصمة، جلس أربعة من رجال الشرطة أمام المدخل الخارجي يتحدثون. وفي الداخل، يقف المشرفون على عملية الاقتراع بانتظار قلة من الناخبين الذين يقول أحدهم معرفاً عن نفسه باسم محمد عبدالله «أنتي في حيرة من امرى لا أعرف من أختار بسبب طريقة المرشحين المتواصل معنا عبر الفيسبوك».

وأضاف «أفضل التواصل الشخصي، وبما أنه منعقد تقريبا فلا اعتقد بانتي سأصخب صوتي لأحد».

من جهته، شرح رئيس اللجنة الانتخابية في المركز مشعل الرخيص لفرانس برس خطوات الاقتراع قائلاً «يتجه الناخب إلى موظف يدقق في أوراقه الثبوتية قبل أن ينتقل إلى آخر للحقن مما كان اسمه ضمن قيد المسجلين». وأضاف في القاعة التي غطيت أرضها بسجاد أحمر اللون «ثم يتجه الناخب إلى العازل، والخطوة الأخيرة

الرياض - (الوكالات) - توجه الناخبون في السعودية صباح أمس للادلاء بأصواتهم في ثاني انتخابات من نوعها في تاريخ المملكة للاختيار من بين ٥٣٢٤ مترشحا من الرجال يتنافسون على ١٠٥٦ مقعداً في المجالس البلدية، على أن تكون هذه آخر انتخابات من دون مشاركة المرأة ترشحا واقتراعاً.

وشهدت مكاتب الاقتراع في الصباح اقتبالاً ضعيفاً وعزاه مترشحون ومسؤولون إلى يوم العطلة الأسبوعية، مرجحين أن تشهد نسبة المشاركة زخماً بعد الظهر.

ولم يكن هناك سوى عدد قليل جداً من الناخبين في مركز العليا في وسط الرياض قبل الظهر، بحسب مراسل فرانس برس. وقال المترشح عن الدائرة الرابعة في الرياض عبد الوهاب الملكي لفرانس برس «الحركة بطيئة قبل الظهر كما تلاحظون لأن الناس نيام فالأيوم عطلة». والعطلة الأسبوعية في السعودية هي يومي الخميس والجمعة.

وأضاف الملكي (٣٣ عاماً) أنه من «الاتجاه المحافظ أي في الوسط بين الليبراليين والإسلاميين». وتابع رداً على سؤال أن «للمجالس البلدية صلاحيات الرقابة على المشاريع التي تقرها الأمانة، لكن للأسف فإن هذه الصلاحيات لم يتم تفعيلها في الدورة الأولى من الانتخابات».

كما نصح التحذير الذي نشر على موقع السفارة يوم الأربعاء المواطنين الأميركيين الذين يعيشون في المملكة اتخاذ التدابير الأمنية الشخصية للحد من مخاطر الخطف. وقال مصدر دبلوماسي أمريكي أن هذا التحذير استند إلى «معلومات آتية، لكن السفارة لا تعتمد خفض عدد ساعات فتحها أو إعادة أي موظف أو أفراد أسرته إلى الوطن». وقال المستشار الحكومي «ستجري تحريات من المعلومات التي يشير إليها الأميركيون».

وكانت وكالة فارس للأنباء عن مسؤول عسكري إيراني قوله أمس الخميس أن القوات الإيرانية قتلت ١٨٠ متطرفاً من «حزب الحياة الحرة في كردستان» (بيجاك)، أبرز حركة كردية تخوض نضالاً مسلحاً ضد النظام في طهران، خلال عمليات شنقتها هذا الصيف على الحدود الإيرانية - العراقية.

ونقلت الوكالة عن نائب قائد القوات البرية في الحرس الثوري الإيراني العميد عبد الله عراقي قوله «قتلت قواتنا أكثر من ١٨٠ من أعضاء تلك الجماعة الإرهابية وأصاب ٣٠٠ آخرين». وقال عراقي أن عدداً من المقاتلين الإيرانيين «استشهدوا» خلال العمليات للسيطرة على المنطقة، من دون مزيد من التفاصيل. وكانت طهران قد شنت سلسلة عمليات ضد حزب بيجاك في يوليو وبدأت قصف مناطق قرب الحدود العراقية ما أسفر عن مقتل العشرات بينهم نائب قائد المتطرفين. وقال الحرس الثوري في ٢١ سبتمبر أنه طرد المتطرفين المسلحين من شمال غربي إيران.

وقال عراقي إن المتطرفين «قبلوا كل شروط الجمهورية الإسلامية». أمرناهم بالتراجع كيلومتراً عن الحدود الإيرانية ووقف العمليات المسلحة على الأراضي الإيرانية.

وكانت ست دول هي لبنان وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل أعلن تأييدها للطلب الفلسطيني. وقال الملكي أنه تلقى ضمانات من الجابون ونيجيريا بالتصويت لمصلحة الدولة الفلسطينية. وما زالت دول عدة أعضاء في المجلس مترددة في التصويت أو لم تكشف موقفها وهي فرنسا والمانيا ونيجيريا واليابون والبوسنة والبرتغال. وأعلنت كولومبيا أنها ستمتنع عن التصويت.

وأكد الملكي أنه سيقوم خلال اليومين المقبلين بزيارة للبوينة والهرسك بينما سيبدأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأسبوع المقبل جولة تستهدف حشد التأييد للطلب الفلسطيني في مجلس الأمن للحصول على عضوية كاملة في الامم المتحدة. وقال أن عباس سيلقي خطاباً في السادس من الشهر المقبل في مقر الاتحاد الأوروبي في ستراسبورج ويتوجه في السابع والثامن منه إلى

امريكا الوسطى لزيارة هندوراس وكولومبيا ثم البرتغال. من جهة أخرى، قال الملكي أن السلطة الفلسطينية ترفض أي تأجيل للتصويت على طلبها في الحصول على العضوية الكاملة في الامم المتحدة الذي قدمته إلى مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي.

وأضاف: «لن نقبل بأي خطوات وإجراءات ذات طابع سياسي هدفها إعاقة الطلب ومصادقة مجلس الأمن الآن على المحل». وكان الرئيس الفلسطيني يطلب الحصول على العضوية الكاملة لفلسطين في الامم المتحدة الأسبوع الماضي، إلى

مجلس الأمن. وقرر أعضاء المجلس الـ١٥٥ الإرباع نقل طلب انضمام دولة فلسطينية إلى لجنة العضوية الخاصة التي يفترض أن تصدر قرارها خلال ٣٥ يوماً، حسب الإجراءات المعمول بها في المنظمة الدولية. وقال الملكي «توقعاتنا بأن لجنة العضوية ليست بحاجة إلى أكثر من ٣٥ يوماً للرد على طلبنا ونحن لن نقبل ولن نتساهل بأن يتم تعدي هذه المدة لأسباب سياسية من قبل لجنة العضوية».

وأضاف: «كما طالب الحكومة الإسرائيلية بوقف كل أعمال البناء أو التوسع في المستوطنات في

الحكم بالسجن ست سنوات على مسؤول في المعارضة الإيرانية

طهران - (أ ب): حكم على المسؤول الإصلاحي والنائب الإيراني السابق محسن ارمين بالسجن ست سنوات مع النفاذ، حسبما افاد موقع كلمة التابع للمعارضة الخميس. واورد الموقع «حكم عليه بالسجن ست سنوات لمشاركته في تجمعات

مجاهدي الثورة الإسلامية في عام ٢٠١٠. وكانت هذه الحركة الإصلاحية قد دعمت ترشيح رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو ٢٠٠٩. ووقف العديد من المسؤولين الإصلاحيين

مجاهدي الثورة الإسلامية في عام ٢٠١٠. وكانت هذه الحركة الإصلاحية قد دعمت ترشيح رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو ٢٠٠٩. ووقف العديد من المسؤولين الإصلاحيين

مجاهدي الثورة الإسلامية في عام ٢٠١٠. وكانت هذه الحركة الإصلاحية قد دعمت ترشيح رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو ٢٠٠٩. ووقف العديد من المسؤولين الإصلاحيين

الفلسطينيون يؤكدون أنهم حصلوا على تأييد ثمانية من أعضاء مجلس الأمن لدولتهم

رام الله - (الوكالات): أعلن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أمس الخميس أن الفلسطينيين حصلوا على تأييد ثمانية من بلدان مجلس الدولي لطلب انضمام دولتهم إلى الامم المتحدة. وهذا التأييد غير كاف إذ أن عليهم الحصول على تسعة أصوات على الأقل ليشكل طلبهم «نوعية» لمجلس الأمن الدولي ثم يعرض للتصويت عليه في الجمعية العامة للامم المتحدة.

وقال الملكي «لدينا تأييد ثماني دول للطلب الفلسطيني... نعمل الآن على ضمان تصويت» ثلاث دول أخرى هي البوسنة والهرسك وكولومبيا والبرتغال.

وكانت ست دول هي لبنان وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل أعلن تأييدها للطلب الفلسطيني. وقال الملكي أنه تلقى ضمانات من الجابون ونيجيريا بالتصويت لمصلحة الدولة الفلسطينية. وما زالت دول عدة أعضاء في المجلس مترددة في التصويت أو لم تكشف موقفها وهي فرنسا والمانيا ونيجيريا واليابون والبوسنة والبرتغال. وأعلنت كولومبيا أنها ستمتنع عن التصويت.

وأكد الملكي أنه سيقوم خلال اليومين المقبلين بزيارة للبوينة والهرسك بينما سيبدأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأسبوع المقبل جولة تستهدف حشد التأييد للطلب الفلسطيني في مجلس الأمن للحصول على عضوية كاملة في الامم المتحدة. وقال أن عباس سيلقي خطاباً في السادس من الشهر المقبل في مقر الاتحاد الأوروبي في ستراسبورج ويتوجه في السابع والثامن منه إلى

وروسيا) لحث اسرائيل والفلسطينيين على استئناف مفاوضات السلام على أن يكون الهدف التوصل إلى حل في غضون عام. ومن جهة أخرى أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أمس الخميس أن بيان اللجنة الرباعية الأخير، الذي دعا إلى التوصل إلى اتفاق سلام فلسطيني اسرئلي قبل نهاية ٢٠١٢، تضمن عناصر «مشجعة»، وطلب اسرائيل بالالتزام بالمرجعيات التي حددها. وقال أمين عام اللجنة التنفيذية ياسر عبد ربه في بيان تلاه في ختام اجتماع لها في رام الله أنها «لاحظت توافقاً على عدد من العناصر المشجعة في بيان الرباعية».

وأضاف: «نطلب من اسرائيل أن تعبر عن التزامها الكامل بالأسس والمرجعيات التي حددها بيان الرباعية». وحول العناصر «المشجعة» في بيان الرباعية، أشار عبد ربه إلى ما ورد فيه من دعوة إلى وجود جدول زمني محدد لتقديم خطة مفصلة ولموسسة موضوعي الحدود والأمن بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر بالاستناد إلى مرجعيات تشمل جميع قرارات مجلس الأمن الدولي وخطة خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية ورؤية الرئيس اوباما التي عرضها في خطابه في ١٩ مايو الماضي التي اعتبرت حدود عام ١٩٦٧ أساساً للتفاوض والحل».

كما تضمن البيان بحسب عبد ربه «إشارة واضحة إلى التزامات الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في خريطة الطريق والامتثال عن القيام بأعمال استغلالية مما يعني بوضوح قاطع وقف النشاطات الاستيطانية بجمع أشكالها».



○ مزارعون فلسطينيون يفحصون أشجار الزيتون التي دمرها المستوطنون في قرية شوكية. (أ ب)

الضفة الغربية والقدس الشرقية. ولم يتخذ الاتحاد الأوروبي المنقسم حول الاعتراف بدولة فلسطين موقفاً رسمياً بعد من طلب عباس. وتؤيد بعض الدول ومن بينها فرنسا التي أعلنت موقفها أمام الامم المتحدة الأسبوع الماضي منح الفلسطينيين وضع دولة مراقبة بصفة مؤقتة مع العدول عن ملاحقة اسرائيل على الفور أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وضم الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة صوته إلى الأعضاء الآخرين في اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة والامم المتحدة

فلسطين الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية لدى الامم المتحدة الأسبوع الماضي «شريعياً» وطلب بوقف أعمال البناء أو التوسع في المستوطنات الإسرائيلية. وأعلن المجلس في قرار تم تنحيه بغالبية كبرى أن البرلمان «يدعو الدول الأعضاء إلى الاتحاد في موقفها إزاء الطلب المشروع للشعب الفلسطيني بأن يتم تمخيله في الامم المتحدة بصفة دولة ووقاي الانقسامات بين الدول الأعضاء».

كما طالب «الحكومة الإسرائيلية بوقف كل أعمال البناء أو التوسع في المستوطنات في

مجلس الأمن. وقرر أعضاء المجلس الـ١٥٥ الإرباع نقل طلب انضمام دولة فلسطينية إلى لجنة العضوية الخاصة التي يفترض أن تصدر قرارها خلال ٣٥ يوماً، حسب الإجراءات المعمول بها في المنظمة الدولية. وقال الملكي «توقعاتنا بأن لجنة العضوية ليست بحاجة إلى أكثر من ٣٥ يوماً للرد على طلبنا ونحن لن نقبل ولن نتساهل بأن يتم تعدي هذه المدة لأسباب سياسية من قبل لجنة العضوية».

وأضاف: «كما طالب الحكومة الإسرائيلية بوقف كل أعمال البناء أو التوسع في المستوطنات في